

في رجل سرق من اهل ضايف عليها اسم الى اربس وفتش في الوفا سرق عليه قال القطع وان سرق
البراق نفسه فاطم قالوا لشيء في قسم المسوط اذا سرق البراق نفسه من المائة لا يقطع ولو
سرق من المائة يقطع واكمل هذا ان القطع لا يجب الا بسوقه النصاب بشرط ان يكون
في المقصود اذا لم يكن في المقصود لا يجب القطع الا ان يبيع على الله عليه وسلم او يبيع
في ربيعة الجبل لان المقصود هو الرائي تركه الواسع في المرقى الرائي الحفظ والمحافظة على
مقصودا فموجب القطع لشبهة عدم الرزق حين ان اللغز ليس بمقصود فاذا سرق من ذلك
لا يقطع في سرقه البعير من القطر او الرجل لان المقصود السابق او العايد قطع المسافة وثلا
الاحمال لا يقطع مقصودا فموجب القطع لشبهة عدم قصد الحفظ فيكون في ذلك المكان ايضا
لان ظهوره والرب ليس بمراد لان المقصود النقل والتحويل لا الرضا في القطع اصلا لعدم
شروطه حتى قال مشايخنا لو كان مع الاحمال من يتحمل الحفظ تصدق قطع سارق على نفسه
بجلائف ما اذا سرق البراق من القطر او المال حيث يقطع لانه اخذ من الرزق وثلا
المقصود من وضع الاحتفاظ بالبراق جعلها فيه نصا وكما اذا دخل البيت واخذ المال من
الكوادر لقطع ركبوا في الاكل ليند زمام بعضها خلق بعض على سرق قال ابن دريد جاء
الرقم متقا طوبى اربا وبعضهم في اثر بعض ما يوزن قطارا الاكل مثل من مثالم الا
اذا انقضت ايام اعدا اذ ادم قطورا بله محمول عليه **واراد** ان سرق جوارحه فبذلك
صاحبه يحفظه ولو اتم عليه قطع وهذه من مسايل الجايص الصغير وقال في قسم البسوط
من الضام ولو كان البراق على الارض وله حانظ يقطع ويأخذ المسئلة فيما اذا كان البراق
في موضع لا يبيع ان يكون سرقا بغيره والمعاونة وذلك لانه شرطه حنظ صاحبه ومما
يجوز الرضا في الحانظ اذا لم يكن الغني رزقي نفسه وهن البراق ليس رزقي نفسه لان البراق
الموضوع على قارعة الطريق اوق المعاونة لا بعد سرق نفسه فيشترط الرضا بالحق
فاذا كان ما عليه او فر يبا منه بعد حانظا عاودة والمعتبر هو الرضا بمقتاد ولجن الامم
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع سارقا راضيا ان يبيعه حين نام من سرق
على رايه **واراد** على ما جرت به اى قبل رزقه وهو قوله لانه بعد النيام عند ساقه فافلح
وذكر في بعض النسخ وصاحبه نام عليه اى حيث يكون حانظا اى ذكر في بعض نسخ عليه
الجايص الصغير هلكت اوم يفتحوه على قوام وصاحبه نام عليه بل قال اوجبت يكون حانظا

واراد

واراد بهذا ما ذكره في الاسلام في منزله **واراد** ايكون ما قد ساه اى هذا الذي ذكره في بعض النسخ
يقوم او جبت يكون حانظا له بكونه ما قد ساه من القول المحتمل بعد العوقه بين كونه المتابع
سند او البيت ولو سرقا الغسطلط نفسه ف يقطع لانه نفس البرق يقطع عليه بغيره **القطع**
بغيره **فصل** في كيفية القطع وتبا لهما من من بيان ما يجب القطع سرق في بيان **القطع**
كيفية كونه وهذا يتكورا فقطع الى اربع مرات اذا تكررت سرقه وهذا يثبت القطع اذا سرق
الهنه ونحوها لم يسقط فناسب ذكره **الفصل** هذا **واراد** في قطع عيبي السارق من الرزق
ويجوز اى قال القدرى في مختصره اعلم ان محل القطع فيه خلاف والذي عليه عادة نفيها الا
مفصل الزنك وقال الخواص المكتبة لان البذ اسم للحا رجة من رؤس الاصابع الا يقطع عن
بعض الناس كاصابع كذا ذكر القدرى في شرحه وجهه ان لاخذ كان بها ففحج الكثر
لان الزنك من الاخذ ولما ان اليد ذات سقاطح ثلثة في السرخ والمرفق والمكبر وكل
يعد ان يكون مراد اخر الاحتمال ببيان ان النبي صلى الله عليه وسلم حين امر بقطع اليد
اليدين من الزنك ولان مخط الزنك هو السرخ متبوعا به لكونه اقل فيؤخذ به لان العفو
لا يثبت بالشبهة وفيما زاد على السرخ شبهة فلا يثبت وانما كان مفصل السرخ الزنك
مراد اما ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعزاة عبد الله ابن المسعود والسارقون و
السادقات فاقطعوا اي انهم كذا روى صاحب الكشاف فرة عبد الله بنه فان قلت اياد
من قوله نعمنا قطع ايديهم القبيح لا المصح فليكن جاز ذلك قلت يجوز مثل ذلك في الاية
المتصلة كما في قوله نعمنا فقد صنعت قلوبكم فلا يكون للاثنين الا ثلثان فان قلت الزنا
على النص ليس عندنا ثلث الا يجوز الزيادة على الواحد كيف جازت بقره عبد الله قلت لا
اي جزا واحد وقوله مشهورة في رخص الى سيقوز والزيادة بالمشهور جازية وليست ساقا
انها جزا واحد فنقول خبر الواحد يجوز ان يكون بيان المجل المكتوب بالكتاب يجل في حق المقتدر
في حق القطع ايضا استعمال ارادة الشمال فليست قرانه بالكتاب بيان له سلطان المراد بان
لا الشمال في الجسم وهو الكي بعد القطع بالزيت المصلح ونحوه ما روى في شرح الآثار **واراد**
مسئلة الى اى سرقه قال اني بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان هذا سارق فقال ما انا له سرق فقال السارق بلى برسول الله صلى
الله عليه قال اذهبوا به فانقطعوه ثم اجسموه ثم ايتوه به قال انه عبد به فقطع ثم